الاستراتيجية العراقية للتعامل مع التهديدات الامنية ٢٠٠٣-٢٠١٧

أ. د. عامر هاشم عواد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الملخص

يعد مجال الدراسات الأمنية من المجالات الفرعية لحقل العلاقات الدولية. ويرجع ارتباطه بهذا الحقل، وليس حقل النظم السياسية المقارنة مثلا، إلى أنه منذ نشأة هذا المجال وهو يهتم بدراسة التهديدات الخارجية لبقاء الدول، أي تلك النابعة عن تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية المحيطة بها أو العكس، فعلي سبيل المثال، يعرف والتر ليبمان الأمن بأنه "قدرة الدولة علي حماية قيمها الرئيسية، حتى وإن تطلب ذلك الدخول في حرب".

المقدمة

عانى الوضع الامني في العراق من اختلالات كثيرة منذ بدء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، وضرب الارهاب كثيرا في العراق، وخاضت الحكومات العراقية حربا متواصلة معه، وان ما حدث في حزيران ٢٠١٤ عد امرا هدد مستقبل العملية السياسية والعراق اجمع عندما سيطرت مجموعات مسلحة أبرزها تنظيم داعش، يوم ١٠ حزيران ٢٠١٤ على مدينة الموصل، الامر الذي أشر خللا كبيرا على صعيد العمل الامني والاستراتيجية الامنية التي افتقدت

للحس الاستخباري – إذا ما استبدنا نظرية المؤامرة– والتي لم تؤشر على دقة قوة تلك التنظيمات وفاعليتها.

لقد اتجهت الظاهرة الإرهابية إلى البروز خلال العقدين الاخرين في المنطقة العربية، لا سيما العراق، على نحو تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والتحليل للوقوف على ابعادها ومسبباتها ووضع علاجات لها. ومن تلك العلاجات وضع الاستراتيجيات الامنية لمواجهتها. ووجه الخطورة في الظاهرة الإرهابية هو انها صارت تتطور عاما بعد آخر، كما انها صارت لا تتعامل مع النظام السياسي، انما اصبحت ظاهرة متفاعلة متداخلة الابعاد بين الفرد والمجتمع والدولة والبيئة الخارجية، وصارت تنتهي إلى مزيد من انكشاف الدولة، وخاصة على الصعيد الأمني.

لقد حققت السياسات الامنية بعض النجاحات، الا ان الامر لا يزال يستلزم وضع استراتيجيات امنية اشمل.

فرضية البحث

سيعمد البحث لأثبات فرضية قوامها" ان اعادة بناء العراق يتطلب وضع استراتيجية امنية بوصفها فرعا من فروع الاستراتيجية الشاملة وتسير جنبا الى جنب مع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية تعتمد على مرتكزات عديدة غرضها النهائي تصحيح المسار الخاطئ الذي وصل اليه الحال في العراق على مختلف الصعد، وستكون لها الكلمة الفصل في التعامل الصحيح مع الملف الامني بما يؤمن تعاملا فعلا مع مكافحة الارهاب في العراق".

هيكلية البحث

ان التصدي لهذا الموضوع في البحث يتطلب منا الاتي:

١- تحديد معنى الاستراتيجية الامنية ومعنى التخطيط الاستراتيجي الأمني.

٢- دراسة تأثيرات الظاهرة الارهابية على الامن في العراق.
٣- دراسة الاستراتيجيات الامنية العراقية لمواجهة التهديدات الإرهابية.
٤- مناقشة مرتكزات الاستراتيجية الامنية المطلوب بناءها.

المبحث الاول: الاستراتيجية الامنية والتخطيط الاستراتيجي الامني

يعد مجال الدراسات الأمنية من المجالات الفرعية لحقل العلاقات الدولية. ويرجع ارتباطه بهذا الحقل، وليس حقل النظم السياسية المقارنة مثلا، إلى أنه منذ نشأة هذا المجال وهو يهتم بدراسة التهديدات الخارجية لبقاء الدول، أي تلك النابعة عن تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية المحيطة بها أو العكس، فعلي سبيل المثال، يعرف والتر ليبمان الأمن بأنه "قدرة الدولة علي حماية قيمها الرئيسية، حتى وإن تطلب ذلك الدخول في حرب". وبرغم أن مجال الدراسات الأمنية يعد، وفق تعبير لين جونز وجوزيف ناي، من المجالات "الشابة الحديثة التي لم يكتب تاريخ تطورها بعد"، فإنه من المجالات التي تتسم بديناميكية عالية. فمن ناحية، تطور، منذ مطلع القرن العشرين، العديد من الاتجاهات النظرية التي تتنافس فيما بينها من أجل تحديد القضايا التي يهتم هذا المجال بدراستها، أي ما الذي يعد قضية أمنية، وما الذي لا يعد قضية أمنية؟ وما هو موضوع التهديد Referent Object، أي الكيان الذي يتم الاهتمام بأمنه، هل هو الدولة، أو الفرد، أو المجتمع؟ وأي بعد من الأمن هو المهم: هل هو البعد العسكري، أو الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي[١]؟

ان ما يرتبط بالكلام اعلاه هو موضوع الاستراتيجية الامنية والتخطيط الاستراتيجي. وفي الواقع لم يتفق الكثير من الباحثين على تعريف شامل ومحدد

[١] – د. إيمان رجب ، مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن وإشكاليات تطبيقها، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧.

للاستراتيجية [٢]،وتعددت التعريفات التي تبين معنى الاستراتيجية، وان تم بعض التباين بين تعريف ذا مدلول سياسي أو عسكري أو اقتصادي،.. بيد ان الدلالة تبقى هي ذاته في جميع الأحوال. وقد عرف شاندلر (Chandler) الاستراتيجية بأنها تحديد الأهداف والغايات على المدى البعيد، وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات، وإن عملية تخصيص الموارد أو إعادة تخصيصها تعد من مسئولية الإدارة العليا في أية تنظيم وبضمنه الدولة. ويعرف (Thomas) الاستراتيجية على أنها خطط وأنشطة تم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين الرسالة والأهداف، والبيئة التي يتم العمل فيها بصورة فعالة وذا كفاءة عالية[٣].

واذا استعرضنا بشكل سريع اغلب التعاريف التقليدية للاستراتيجية نجدها ربطت بين الحرب والمعركة والعسكر بوصفها تعمل جميعا في خدمة السياسة والهدف السياسي، ثم تطورت حتى اصبحت تعني توظيف كل موارد الامة لخدمة ما سموه الاستراتيجية الشاملة التي تضم كل الاستراتيجيات الفرعية. و من تلك التعريفات مثلا، تعريف ليدل هارت للاستراتيجية الشاملة) بأنها "تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها للحصول على الغرض السياسي للدولة، وهو الذي تهدف السياسة القومية إلى تحقيقه". وكذلك تعريف الموسوعة البريطانية للاستراتيجية الشاملة بأنها "فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام". وايضا تعريف اللواء حسن مطاوع بأنها "الاستغلال

---

٢ – د.عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، ضمن كتاب، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص ٤٠-٤٢.

٣-نقلا عن، ثابت عبد الرحمن إدريس؛ جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ونماذج وتطبيقات)، عمان، دار أسامة للنشر، ٢٠٠٦، ص ص٥٦-٥٩.

الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها". بينما يجمع الدكتور مازن الرمضاني كل تلك التعريفات فيعرفها بانها " فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف"[٤].

ان التطور الاهم في الميدان النظري للاستراتيجية هو نقلها من التركيز على المجال العسكري للمجالات الاخرى، وعندها عرفت الاستراتيجية بانها خطة شاملة ومتكاملة وموحدة توضع لربط المنظمة ببيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق اهدافها الاساسية. وبذلك ظهر مفهوم شامل ومتكامل لاستراتيجية القيادة حدد أطارها بكونها: خطة، شاملة ومتكاملة وموحدة، ربط (المنظمة) وهي دلالة مصغرة للدولة بشكلها الاكبر بالبيئة الداخلية والخارجية، واخيرا تحقيق الاهداف الاساسية. وهو بذلك استند على مصطلح المفاهيم الخمسة (PS 5)للاستراتيجية وهي[٥] :

١- خطة Plan
٢- مناورة Ploy
٣- نموذج Pattern
٤- موقف Position
٥- تصور مستقبلي Perespective

[٤] - التعاريف نقلا عن د. سرمد العبيدي، في الاستراتيجية وتفرعاتها، حلقة نقاشية، مركز الدراسات الدولية، نيسان ٢٠١٢.

[٥] - د. حيدر الفريجي، الادارة الاستراتيجية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد ١١، ٢٠١٣، ص ص١٠١-١٠٤

وضمن الإطار السابق، وقدر تعلق الامر ببحثنا، هناك موضوعان لابد من التطرق اليهما، الاستراتيجية الامنية بوصفها فرعا من الاستراتيجية الشاملة يختص بها بحثنا هذا، والتخطيط الاستراتيجي بوصفه الاساس لتحقيق الاهداف القومية العليا.

١ – الاستراتيجية الامنية.

تتولى الاستراتيجية الامنية إعداد الخطط والمبادئ التي تهيئ الأجواء لتحقيق الأهداف الامنية والشاملة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخلياً تتولى الاستراتيجية الامنية إدارة برنامج وطني لتحقيق الاستقرار الامني والسياسي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وخارجياً تسعى هذه الاستراتيجية الى الحفاظ على مصالح الدولة في الخارج وتهيئة العمليات الاستباقية لمواجهة العدو خارج الحدود الوطنية للدولة. وهذا لا ينفي أن تستمد الاستراتيجية الامنية فاعليتها من إمكانات الدولة لرفد فاعليتها في تحقيق أهدافها الامنية التي تصب في محصلتها في خدمة أهداف السياسة العليا للدولة [٦].

٢ – التخطيط الاستراتيجي الامني

هو صنع الاختيارات، فهو عملية تهدف لدعم القادة لكي يكونوا على وعي بأهدافهم ووسائلهم. وبذلك فالتخطيط الاستراتيجي هو أداة لا تستخدم إلا لغرض واحد وهو المساعدة في أداء عمل أفضل. ويمكن للتخطيط الاستراتيجي أن يساعد على أن تركز النظرة والأولويات في الاستجابة للتغيرات الحادثة في البيئة المحيطة، وأن يضمن أن الشعب يعمل باتجاه تحقيق نفس الأهداف.

[٦] – د. سرمد العبيدي، مصدر سبق ذكره.

وبالطبع فالمقصود بكلمة استراتيجي هو إضفاء صفة النظرة طويلة الأمد والشمول على التخطيط[٧].

والتخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد القطاعات والشرائح المستهدفة وأسلوب التنفيذ. التخطيط الاستراتيجي هو عملية متجددة يتم تحديثها كل عام لدراسة المستجدات الخارجية والداخلية. وفائدة التخطيط الاستراتيجي، انه يجعل الأهداف العامة واضحة للجميع وبالتالي: تنبثق منها خطط الإدارات أو قطاعات العمل على صعد الدولة ككل، وتكون الهدف العام الذي يحكم جميع القرارات، ويجعل جميع العاملين في مؤسسات الدولة يعملون لتحقيق هدف واحد أو أهداف محددة.

وتتحدد خصائص التخطيط الاستراتيجي بالاتي[٨]:

أ-تكون عملية التخطيط استراتيجية، لأنها تتضمن اختيار ما هو أفضل استجابة للظروف التي تشكل بيئة ديناميكية، وربما في بعض الأحيان عدائية،

ب-التخطيط الاستراتيجي هو عملية منتظمة حيث تدعو لإتباع عملية تم هيكلتها كما أنها تعتمد على البيانات،

ج-التخطيط الاستراتيجي معني بالمستقبل، فهو يتيح توجيه المستقبل وإدارته،

د-التخطيط الاستراتيجي وسيلة للتفكير والتصرف من أجل عمل تغيير معين، ويعتبر تحويل الإطار الزمني للفرد من الوقت الراهن إلى المستقبل، ثم العودة إلى الوقت الراهن ثانية،.. وهكذا، يعتبر ذلك بمثابة مهارة استراتيجية يمكن تعلمها والتأكيد عليها بالممارسة. فالعقل الاستراتيجي يتواكب مع

٧-ينظر، إبراهيم محمد حسن، دور المعلومات في صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي، عمان: دار أسامة للنشر، ٢٠٠٩، ص ص٦٥-٦٨.

٨ - عامر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٣.

التغيير، فهو ينتقل سريعا من المشكلة إلى وصف العلاج الناجع لها، فهو يسعى للقيام بالتغيير،

هـ-التخطيط الاستراتيجي عملية مستمرة، فلا يمكن أن تكون جهود الإدارة الاستراتيجية بمثابة نشاط لفترة زمنية واحدة أو لها بداية ونهاية، بل يجب أن تكون عملية مستمرة تتراكم فيها الخبرات، ويتم تطوير هذه الخبرات من خلالها. ولعل أحد الأسباب الرئيسية التي تفسر استمرارية عملية التخطيط الاستراتيجي هي استجابته للظروف الداخلية والمحيطة التي لا تتوقف أبدا، ومن ثم فيجب أن تظل الخطط والأدوات التي يتم تنفيذ تلك الخطط بها في حالة تعديل مستمر،

و-تشكل الخطة الاستراتيجية إطارا لتوجيه المراحل الأخرى لإدارة الدولة، ويتضمن ذلك التوجيه لبعض الوظائف، مثل تصميم المشاريع، ووضع الموازنات الخاصة بالبرامج، وتطوير الكفاءات والخبرات الوطنية، كما توفر إرشادات لتوجيه الموارد إلى النشاطات ذات الأولوية القصوى-أي أنه يتضمن اختيار أولويات محددة،

ن-الإدارة الاستراتيجية تتطلب بذلك مجهود فكري وكثير من الانضباط والالتزام. كما أن الرغبة والمهارة مطلوبة لاختيار المسارات الزمنية للأداء بدلا من الانتظار حتى وقوع الأحداث والأزمات التي تدفع إلى اتخاذ رد فعل مواجه بطريقة عقيمة. وفي عدة أحيان، يكون الانتظار سببا في تأخر الغاية أو حتى تحمل لنتائج سلبية كبيرة.

ومهما كان من ايجابيات التخطيط الاستراتيجي الامني أو المعوقات التي تحول دون نجاحه، فان الأمر يتوقف على دور القيادة الامنية في تفعيله. وعلى القيادة إدراك الاتي: كيفية بدء عملية التخطيط الاستراتيجي والاتفاق عليها،

وتحديد برنامج الحكومة، والتقييم الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية للدولة (نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات)، وتحديد القضايا الاستراتيجية التي تواجه الحكومة، وصياغة الخطط الاستراتيجية وبناء الرؤية الاستراتيجية للدولة، وتقييم الخطط الاستراتيجية. كما انه على القيادات السياسية إدراك أهمية التخطيط الاستراتيجي والدفاع عنها، وإدراك ان التخطيط الاستراتيجي فيه مصلحة للدولة، ومتطلباته الأساسية حتى يحقق المصالح القومية للدولة.

المبحث الثاني: تأثيرات الظاهرة الارهابية على الامن في العراق

لم يتوقف الإرهاب عند حدود مدينة واحدة في العراق، انما اتسمت الظاهرة الإرهابية بكونها ظاهرة تتفاعل مع عدد من القضايا بل وتتفاعل حتى خارج الحدود العراقية الوطنية مع والدول الأخرى حتى اصبحت ظاهرة إقليمية ودولية بامتياز، تشغل الانظمة والسياسات والمجتمعات.

ان الظاهرة الإرهابية، والناجم من كونها اصبحت منتشرة وتتفاعل، انما هي ظاهرة قائمة لها ابعادها واطرافها وتفاعلاتها ونتائجها. وما يهمنا هنا هو تأثيراتها، كونها لا تعف البلدان الإقليمية مما ينجم عنها.

وسيتم تناول تلك التأثيرات في ضوء ثلاث نقاط وهي [٩] :

١-التاثيرات السياسية والأمنية

٢-التاثيرات الاقتصادية والاجتماعية

٣-التاثيرات الخارجية

[٩] – **د. جمال شقرة، التاثيرات المختلفة للارهاب، مداخلته في الندوة العلمية التي اقامها المجلس الاعلى للثقافة المصرية، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٨،**

وهو ما يمكن بيانه كالاتي :

١-التاثيرات السياسية والأمنية

تعد التاثيرات السياسية والأمنية اهم تجليات ظاهرة الإرهاب .

وللبحث في تاثيرات الظاهرة الإرهابية يتوخى الامر ملاحظة الظواهر التالية المصاحبة لنشاط الظاهرة الإرهابية :

- وجود تخصيص مرتفع للموارد في الموازنات الأمنية والعسكرية لتغطية انشطة مكافحة الإرهاب
- وجود خسائر أمنية ومادية للظاهرة الإرهابية ، وتخصيص موارد لتغطيتها
- وجود تاثيرات مهمة تصيب سمعة الدول ومؤسساتها بكونها عاجزة عن التعامل مع الظاهرة الإرهابية .

ولعل اكثر التاثيرات هنا هي التاثيرات السياسية ، لانها تستهدف تقويض شرعية النظام السياسي ، وهيبة الدولة ومؤسساتها ؛ كما هو حاصل في الدول التي تشهد ارتفاع في معدلات الإرهاب ومنها العراق .

اما بخصوص التاثيرات الأمنية فانها تتعلق باستهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية بحروب ذات طبيعة غير تقليدية ، تقوم على استهداف ابنية ذات ثقل كما حصل مع وزارة الخارجية أو استهداف تجمعات بشرية بهدف رفع معدل الاصابات البشرية ومن ثم يفرض على الاجهزة العسكرية والأمنية ان تتعامل مع التحدي الإرهابي بصيغة غير تقليدية ، وبضمنها ازالة مخلفات اي عمل إرهابي واستعادة الحياة الطبيعية ، والعمل الاستباقي ضد العمل الإرهابي قبل

حصوله [١٠].

٢-التاثيرات الاقتصادية والاجتماعية

اما التاثيرات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية فانها تتعلق بالاتي :

- رفع معدل استثمار الموارد المتاحة : مالية ومادية وبشرية لصالح التعامل مع الإرهاب وليس لصالح التنمية والدعم
- ان الاجراءات العسكرية والأمنية قد تتسبب بارباك للسياسات العامة الاقتصادية التي يقوم قسم منها على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والاستثمار وسوق الاسهم، وهي قطاعات سريعا ما تضرب بفعل اي عملية إرهاب تحدث داخل الدولة.

ومن ثم فان الاعمال الإرهابية تستهدف الاساس الاقتصادي للدولة ، وربما تستهدف مصالح اقتصادية كبرى داخل الدولة بشكل باشر : قطاع النفط كما يحصل لضرب الانابيب الناقلة أو معلم سياحي .

اما التاثيرات الاجتماعية فان الاعمال الإرهابية تستهدف تجنيد مجموعات محلية للقيام باعمال إرهابية وهي عمليات تقود إلى خلافات في النظم التقليدية العصبوية لانها تتسبب بنزاعات قبلية وربما مذهبية ان كانت هناك علاقة أو فسرت على ان هناك علاقة تقوم عليها هذه الاعمال[١١].

كما ان ارتفاع حدة الاعمال الإرهابية في المجتمعات المنقسمة مثل العراق، أو في طور الانقسام، فان اي عمل إرهابي سيدفع إلى تعميق الانقسام

---

[١٠] – عمرو صلاح ، إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة .. حالة "داعش"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، عدد تموز ٢٠١٧، الموقع الالكتروني ١٢-٧-٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg/News/14156/

١١ –عبد الله البريدي ، السلفية الشيعية والسنية – بحث في تأثيراتها على الاندماج الاجتماعي ، بيروت ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، ٢٠١٤ ، ص٦٧ .

إلى مستويات خطيرة، لتقوم على اسس اجتماعية ان كانت هناك مقدمات أو مؤشرات على ارتباط الإرهاب بخلفية اجتماعية ما.

٣-التاثيرات الخارجية

وهذه التاثيرات تقوم على اساس تصوير ان الإرهاب لا يتوقف عند مستويات داخلية وطنية فحسب ، انما يتمدد ليشمل البيئة الإقليمية والدولية[١٢] .

وتتبع الظاهرة الإرهابية الشرق اوسطية يلحظ عليها انها لم تبق حبيسة الداخل الوطني انما صار الاتي :

- ان التنظيمات التي تقوم بها اصبحت عبارة عن تجمعات شبكية عابرة للحدود ، وبعضها اصبح تنظيمات عالمية مثل القاعدة . اي ان نشاط تلك التجمعات من تمويل ودعاية واستهداف لم يعد معني بدولة ما انما اصبح يعمل في نطاق لا يراع السيادة الوطنية .
- ان بعضا من التنظيمات الإرهابية انما اصبح يمثل ادوات سياسية تستخدمها كافة الدول بدرجات مختلفة بقصد تمرير حرب على غيرها بصورة غير معلنة رسميا ، فالتنظيمات الارهبية لا تستطيع ان تعمل في البيئتينن الإقليمية والدولية في ظل حجم الاستخبارات العالمية والإقليمية : تويلا وتدريبا ودعاية وتجنيد ، من غير وجود احد امرين : اما هناك دعم لها أو هناك تغاضي عن انشطتها لاسباب سياسية .

وهذا الامر جعل الإرهاب ينمو بصورة تفوض مسبباته ، اذ لا وجود لاي مبرر يدفع للقول لان تنمو الظاهرة إلى المستويات القائمة (عام ٢٠١٨) في ظل

---

[١٢] – د. نادية سعد الدين، المعادلات الامنية الجديدة في النظام الاقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، ملحق تحولات استراتيجية، يوليو، ٢٠١٦، ص ٧-٨.

مسبباتها القائمة محلية ووطنية وإقليمية ودولية ، الا ان كان الامر متعلق بكون التنظيمات الإرهابية هي مجموعات استخبارية تستنزف الدول الخصوم اعتمادا على موارد محلية .

ما يهم هنا ان الابعاد والتاثيرات الدولية انما هي تاثيرات لا يمكن انكارها ، وهي تلحظ من خلال حجم الانتشار الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط [١٣] ، اذ ان الولايات المتحدة وروسيا واوروبا والصين وغيرها كلها صارت تهتم بهذه الظاهرة ونتائجها [١٤]

المبحث الثالث: الاستراتيجية العراقية لمواجهة التهديدات الارهابية.

مع احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانطلاق الثورات العربية بنهاية عام ٢٠١٠، اتجهت التوقعات السياسية والأكاديمية إلي أن منطقة الشرق الأوسط ستدخل غمار موجة جديدة من الدمقرطة. فمن بعد غرب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا ووسطها، فها هي المنطقة، التي كثيرا ما وصفت في أدبيات الدمقرطة باستثنائيتها، وصلابة الأنظمة السلطوية فيها في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، تبدأ أولي خطواتها علي الطريق. غير أن السنوات التالية لتلك الثورات كشفت العديد من التحديات التي واجهت إمكانية حدوث هذا التحول الديمقراطي المنشود. ومن ذلك التحدي الأمني الذي هو الأصعب، والأكثر تأثيرا، سواء لتحول بعض تلك الثورات إلي نزاعات أهلية، في ظل تنافس إقليمي ودولي، أو بسبب حالة الفراغ الأمني التي خلفها

---

١٣ – اسامة مرتضى باقر ، آليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ، مجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٩ ، ٢٠٠٨ ، ص١١١ .

١٤ –اكمل الدين احسان اوغلو، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد، منظمة التعاون الإسلامي، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٣، ص١٦٢ .

سقوط، أو اهتزاز الأنظمة الحاكمة، أو بزوغ جيل جديد من الجهاديين في عدد من بلدان المنطقة. وأدي كل ذلك إلي تعثر عملية الدمقرطة، بل وردّتها في اتجاه عكسي في بعض الحالات[١٥].

ان ظهور وانتشار وتوسع الإرهاب في الشرق الأوسط والعراق يطرح موضوع مهم الا وهو : لماذا لم يتم نجاح اجراءات مكافحته؟ او لم تكن الاجراءات بمستوى الطموح؟

لقد اتجهت البلدان المتاثرة بالإرهاب إلى التصدي له عبر العديد من السياسات الداخلية والخارجية، الا ان تلك الجهود كانت نتائجها متباينة من حالة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.

ما يهمنا هنا هو بيان مدى ملائمة ما اتبع من استراتيجيات أمنية من قبل العراق في التعامل مع الظاهرة الإرهابية . وهنا نلحظ ان الاخير اعتمد عدة سياسات أمنية داخية وخارجية في سبيل التعامل مع الإرهاب ، وهي[١٦] :

١- العقاب والتدمير للمراكز والمجموعات الإرهابية، عبر تتبع اماكن وجود وتدريب المجاميع الارهابية والعمل على تدميرها مع المعدات والاسلحة التي تملكها.

٢- الحصر والتتبع الالكتروني للمجموعات الإرهابية ، فاغلب المجموعات الارهابية يتبع جهة اتصال ما، ومصدر قيادة واغلب تلك المصادر تتجمع وتلتقي استنادا للوسائل الالكترونية وهي وسائل يمكن استهدافها للقضاء على الارهاب.

٣- تتبع مصادر التمويل وانهائها ، فالارهاب لا يمكن ان ينمو من غير تتبع

---

[١٥] - **عمرو صلاح، مصدر سبق ذكره.**

16- Chantal DE JONGE OUDRAAT, The United Nations and the campaign against terrorism, The Washington Quarterly, vol . 26, no . 4 , Autumn, 2003, pp . 166 .

مصادر التمويل، وتتبع مصادر التمويل يكشف ان الارهاب له وجه اخر الا وهو ان الارهاب هو من صناعة دول وليس افراد.

٤- تتبع مصادر التسلح المختلفة التي تجهز التنظيمات الإرهابية وانهائها، وهذا الامر يكشف ان الارهاب لا يمكن ان يقوم بانشطة على غرار ما يجري في العراق وسوريا والسعودية ومصر من غير وجود مصدر مهز للاسلحة والمعدات، لتعبر حدود الدول، ومن ثم فان الجهد الامني يستهدف منع عبور هذه الاسلحة.

٥- التطوير التكنولوجي لتكون بمستوى ما يستخدمه الإرهاب ويتفوق عيه أو يعطل جهده.

٦- العزل الإقليمي والدولي عبر الاتفاقات الدولية والإقليمية لمكافحة الرهاب .

وقد حققت هذه التحركات الاستراتيجية الامنية نتائجا جيدة، من خلال تتبع وجود وانتشار الإرهاب ، ووصوله إلى مستوى تهديد لوجود بعض الدول مثل العراق .

ان تتبع الاستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها بعض الدول ومنها العراق العراق يقتضي منا التمييز بين عدة انماط من الدول :

- فهناك دول متضررة بشكل كبير من احداث الإرهاب ومنها العراق ومصر وسوريا واليمن
- وهناك دول بقت قائمة وقوية ومنها تركيا وإيران والسعودية

والمجموعتين تفاعلت مع الظاهرة الإرهابية بطريقة مختلفة ، فالمجموعة الاولى وقعت تحت تاثير كبير للإرهاب ، في ظرف كانت هي نفسها تعاني من اعادة بناء من جراء اوضاع مختلفة : الاحتلال للعراق والثورة في مصر وهكذا باقي البلدان الأخرى التي تعاني من وجود الإرهاب.

في حين ان البلدان في المجموعة الثانية متهمة بانها تستخدم مجموعات إرهابية لتحقيق اجندات في الشرق الأوسط.

وبعيدا عن محتوى ما تتعرض له كل من المجموعتين ، فان استراتيجيات المجموعة الاولى ومنها العراق اظهرت ان تلك البلدان تعاني من ضعف في الاستجابة للتحدي الإرهابي، وان الإرهاب يجري توجيهه بصيغة دول داعمة للتعامل مع الدول التي تتعرض له، وهو ما يجعل التحدي الإرهابي اشبه بصيغة حرب بالوكالة غير معلنة . بمعنى ان الاستراتيجيات الأمنية المتبعة ما زالت غير كافية في التعامل مع التحدي الإرهابي[١٧]

وعلى صعيد الاستراتيجية السياسية، فان التعامل مع الإرهاب ينطوي على وجهين :

-فمن جهة ان السياسات الشرق الأوسطية تنمي الإرهاب كنتيجة ثانوية لانها سياسات تراعي مصالح الحكام وليس مصالح الدول

-كما ان ما يتم وضعه من سياسات شرق اوسطية في التعامل مع الإرهاب ، لم تصل إلى مستوى التنسيق المتكامل لاحتواء الظاهرة ومكافحتها ، انما هي سياسات كانت تتوخى اعلان خطاب سياسي وليس اعتماد سياسات فعلية متكاملة للتعامل مع الإرهاب بقصد انهاءه[١٨]

ولم تختص استراتيجية مكافحة الإرهاب بالجهد السياسي والأمني ، انما كان الجهد الاقتصادي والاجتماعي حاضر ايضا ، الا ان هذا الامر هو الاخر

---

١٧ - منعم صاحي العمار ، نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب ، قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٩ ، ص٣ .

١٨ - رعد قاسم صالح العزاوي ، القوى الإقليمية الشرق اوسطية ودورها في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمحاربة الإرهاب لعام ٢٠١٤ ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٥١ ، ٢٠١٥ ، ص١٥١ .

يحتمل قراءتين :

- السياسات الاقتصادية والاجتماعي المتبعة ، وهي سياسات تسببت بان يظهر العراق بمظهر الضعف الاقتصادي ، وفيه الكثير من المؤشرات : البطالة والفقر وغيرها ، واجتماعيا من استمرار منظومة القيم السلبية التي تدعم اشاعة العنف والتطرف
- ومن جانب اخر السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف الإرهاب ، وهي سياسات تكاد تكون متسقة مع جهد دولي واممي لايقاف التمويل ولتقليل الخطاب الداعي للتطرف والتشدد ، وهو ما ينتهي في الغالب إلى نتائج سلبية لا التعليم الديني يعالج غياب الدولة احيانا ، ورفع بعض النصوص الداعية إلى الجهاد أو التعامل مع غير المسلمين يتسبب بتشويه الدين ، في حين ايقاف التمويل للمؤسسات الخيرية اوقف عمل تطوعي أو اثر عليه كان يعالج توزيع الثروة في اغلب مفاصله . ومن ثم فان هذا الجهد كان به نتائج ايجابية وأخرى سلبية[١٩] .

وعموما، ان اجراءات مكافحة الإرهاب اقتصاديا واجتماعيا اتت بنتائج سلبية في بعض الاحيان[٢٠].

من كل ما تقدم فان السياسات التي اتبعت في مكافحة الإرهاب كانت تتضمن خطوات ناجحة الا نها غير كافية لاستئصال الإرهاب ، ودليلنا في ذلك

---

١٩ –هل مكافحة الإرهاب تستحق هذه التكلفة الباهظة؟ ، استخرج بتاريخ : ١١ شباط ٢٠١٦ . http ://www .nato .int/docu/review/2008/04/AP_COST/AR/index .htm

٢٠ –عثمان علي حسن ، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي العام ، اربيل ، ٢٠١٠ ، ص٣٤ .

هو استمرار الظاهرة وتطورها واتساعها.

المبحث الرابع: مرتكزات الاستراتيجية الامنية المطلوب بناءها

انتهى الجزء الاكبر من تحقيق الانتصار الامني في العراق بربح معركة الموصل ضد تنظيم داعش الارهابي، بيد ان المعركة وربح الامن لايزال بحاجة لجهود دؤوبة، لا سيما وان التنظيم لم ينته بالكامل وان خلايا نائمة قد تظهر من جديد. وفي ضوء ما سبق، ثمة سيناريوهات محتملة أمام تنظيم "داعش" بعد تحرير الموصل، ومن أبرزها[٢١]:

أولا: سيناريو التحلحل، ويعني أن يعلن تنظيم "داعش" حل نفسه، خاصة بعد خسارته أكثر من ٦٠% من مناطق سيطرته، وأكثر من ٨٠% من عائداته،ــ ومصادر الدخل التي كان يعتمد عليها في إدارة دويلته المزعومة "الخلافة الإسلامية".

ثانيا: سيناريو الإحلال، حيث قد يعمل تنظيم "داعش" على إحلال خطته في "العمق الجغرافي"، والمتعلقة بإرساء قواعد "دولة الخلافة"، ليطور من عمليات "الذئاب المنفردة" التي أطلقها قبل نحو عامين، بأن يعتمد على خلايا نائمة تنفذ سلسلة هجمات مشابهة لما مارسه تنظيم "القاعدة" بأماكن متفرقة.

ثالثا: سيناريو إعادة التمركز، إذ إن هنالك من يرجح أن يذهب تنظيم "داعش" إلى إعادة التمركز بـــ"المناطق الهشة"، خاصة جنوب ليبيا وأفغانستان، ومنطقة الساحل الإفريقي، إضافة إلى المناطق الأخرى التي أعلن فيها ولاية إسلامية مثل، سيناء أو باكستان، وغيرها. هنا، يرجح عودة غالبية الجهاديين الأجانب

---

[٢١] – **ايمان زهران، سيناريوهات ما بعد هزيمة "داعش" في العراق، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، عدد تموز ٢٠١٧، الموقــع الالكترونـــي ١٢-٧-٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg/News/14156/**

إلى أوروبا، وسط مخاوف من تنفيذ عمليات انتقامية بالبلدان الأوروبية، على غرار ما حدث في فرنسا وبريطانيا.

على أن هذه السيناريوهات ترتبط بمآلات السياقات الداخلية في العراق بعد تحرير الموصل، فإذا ما سادت الفوضى والصراع بين المكونات الأساسية للمجتمع، فمن المرجح أن يتحول داعش إلى فروع أصولية تنشط في مناطق متفرقة. وبرغم أن تنظيم داعش قد ينتهي تنظيميا في العراق، فإن تجربته في "دولة الخلافة الإسلامية" قد تستمر في إلهام الإرهابيين حول العالم. وتواجه العراق جملة من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي لا تزال قائمة، بل قد تتعاظم خلال السنوات القادمة، في ظل الصراع الجيوسياسي ما بين المكونات العراقية الأساسية، والخارج الإقليمي والدولي، الأمر الذي بات ينذر بمشكلات سياسية، قد تؤثر على وحدة العراق، بالإضافة إلى إعادة الأعمار بعد تحرير المدن العراقية من "داعش"، والتي تمثل تحديا أساسيا في ظل التردي الاقتصادي المتزامن مع سوء الأوضاع الأمنية طوال الفترات الماضية. يضاف لذلك، تحدى تطلع إقليم كردستان للاستقلال، وما يمثله من تهديد لاستقرار البلاد ووحدتها، حيث قد يدفع بصعود سيناريو تفكك العراق على أساس طائفي[٢٢].

في الوقت نفسه، يواجه العراق تحديات إقليمية، حيث تتصارع كل من تركيا وإيران لرسم خرائط النفوذ في المنطقة. إذ تشارك إيران عبر مستشاري الحرس الثوري في قوات الحشد الشعبي في التمدد نحو الحدود بين العراق

---

[٢٢] – **عبير ربيع يونس، اثار النزعة الامنية على فاعلية المساعدات الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية ، القاهرة، عدد تموز ٢٠١٧، الموقع الالكتروني ١٢-٧-٢٠١٧، http://www.siyassa.org.eg/News/14156/**

وايضا، ايمان زهران، مصدر سبق ذكره.

وسوريا، كما تعزز تركيا تواجدها في شمال العراق عبر دعمها لقوات الحشد الوطني، ومتطوعي أبناء نينوى لبسط سيطرتها على جبل بعشيقة، والمناطق المجاورة لمدينة الموصل، بما قد ينذر بتوتر طائفي على غرار ما حدث في عام ٢٠٠٦. وعليه فان مواجهة التهديدات الامنية بحاجة لرسم استراتيجية امنية عراقية ترتكز على العناصر الاتية:

١- تفعيل النشاط الاستخباري العراقي سواء في الداخل او الخارج، فعلى مستوى الداخل لابد من تفعيل دور الاجهزة الاستخبارية بمختلف مستوياتها ومختلف تسمياتها، وكذلك تفعيل دور جهاز المخابرات العراقي في الخارج لا سيما فيما يخص الجماعات الارهابية وتجنيد الارهابيين. مع منح تلك الجهات تمويل خاص ودعم لا محدود كما تفعل الدول المهمة في هذا الاتجاه.

٢- اعادة بناء الجيش العراقي على اسس جديدة، وتفعيل نظام التجنيد الاجباري، حتى يكون الجيش منظومة تضم داخلها كل العراقيين من شتى المشارب. والعمل وفق عقيدة عسكرية فعالة قوامها ان جيش العراق هدفه الدفاع عن ارضه ضد كل عدو، كما ان من المهم اعادة ضباط الجيش السابق او الاستفادة من خبراتهم دون تركهم بدون عمل او مقيمين خارج العراق.

٣- العمل على تقليل تاثير الاطراف الاقليمية والدولية الى اكبر حد ممكن. ان انهاء التاثير الايراني والامريكي والتركي لايمكن الوصول اليه الان، ولكن من المهم تقليل تدخل تلك القوى في الشان العراقي.

٤- البدء باجراءات حكومية فعالة لبناء الثقة وكسب ود ابناء المحافظات التي شهدت الاعمال المسلحة، والعمل عبر اليات لنصل الى نتيجة ان

انتماء الجميع لعراق واحد هو امر واقع وان للجميع نفس الحقوق مثلما عليهم نفس الواجبات.

كما ان نجاح تلك المرتكزات يتطلب ايضا تفاعله مع مرتكزات سياسية واقتصادية تتمثل بـــ:

١- اعادة بناء العملية السياسية من جديد وفق اساس صحيح، ونبذ المحاصصة واعادة النظر بالدستور وتعديل كثير من مواده، وابرزها ما يفرز توضيحا للصلاحيات والحيلولة دون تداخلها او تركزها في يد سلطة دون الاخرى.

٢- الحوار الحقيقي والجاد والفعال بين الفرقاء السياسيين، بما يجعل من هم الوطن اولا، دون القومية او الطائفة او العرق. ان من شان ذلك ان يكسب الثقة المتبادلة وان يفرز الى تشكيل حكومة جديدة بعيدة عن الانتماءات الطائفية والقومية.

٣- تفعيل العمل بقانون المحافظات، وانتهاج اللامركزية في ادارة المحافظات بان تدير المحافظات نفسها بنفسها، وتقليل المركزية في علاقة العاصمة بها.

٤- البدء برسم سياسة اقتصادية مدروسة ومبرمجة اساساها القضاء على كل اشكال الفساد الاداري والمالي، وتوفير فرص للعاطلين والقضاء على البطالة، والبدء بمرحلة جديدة من التصنيع الشامل، وجعل النفط عاملا رئيسا ولكنه ليس وحيدا من عوامل تحقيق الناتج القومي الاجمالي.

Summary

The field of security studies is one of the sub-fields of the field of international relations. Its connection with this field, and not the field of comparative political systems, for example, is due to the fact that since the inception of this field it has been concerned with studying external

threats to the survival of states, that is, those stemming from the interaction of the state with the external environment surrounding it or vice versa, for example, Walter Lippmann defines security as "" The state's ability to protect its core values, even if that requires going to war."